مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

نظام الحكم المحلي في اليابان

م.م. زينب عباس راضي *

المقدمة

يعد نظام الحكم المحلي نظام سياسي ديمقراطي قد تبنته معظم دول العالم وذلك نتيجة للتحولات الديمقراطيةومن الدول التي تأثرت وأخذت بالحكم المحلي هي اليابان ,فلقد كانت اليابان تطبق نظام الأدارة المحلية في العصور القديمة, وبعد قيام النهضة السياسية التي مرت بها بعد الحرب العالمية الثانية ,ونتيجة لتبني النظامالسياسي الديمقراطي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية أخذت بتطوير نظام الأدارة المحلية والتحول إلى الحكم المحلي وقد أقر دستور اليابان لعام1946 بشكل رسمي الحكم المحلي ووضح مستوياته, والذي كان مشابه نوعاً ما نظام الحكم المحلي في أمريكا.

أشكالية البحث :

تنطلق إشكالية البحث من الفجوة (أو التناقض) بين النص القانوني والواقع التطبيقي لنظام الحكم المحلي في اليابان ،فالدستور الياباني اعطى الاستقلالية الكاملة للبلديات والمحافظات وكذلك قانون الحكم المحلي لعام 1947 ,فالمشكلة البحرية تنطلق من هل الحكم المحلي نجح كنظام مستقل؟ والى أي مدى نجح في

تحقيق الاستقلالية الخاصة به؟

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من ان كلما زادت قدرة الحكومات المحلية في اليابان على ابتكار وتطويرادوات وسياسات تمويل ذاتي وتبني ذاتي وتبني سياسات الاندماج الإداري كلما تراجعت حدة الوصاية المالية والتوجيهات المركزية عليها مما يعزز صلاحيتها واستقلالها ووجودها كنظام محلي مستقل.

جامعة البيان ـ كلية القانون
zainab.ab@albayan.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي لدراسة نظام الحكم المحلي ودراسة تفاعلات النظام محلياً وتحليل كافة المدخلات مثل التشريعات المحلية ودراسة قانون الحكم المحلي ،وكذلك دراسة مخرجات نظام الحكم المحلي في اليابان ومن هذه المخرجات هي الادارة المحلية وتحليل سياساتها المحلية بشكل تحليلي ومنظم.

هيكلية البحث :

ومن خلال هذا البحث سوف نتحدث عن نظام الحكم المحلي وتقسيماته من خلال مبحثين وهما:-

المبحث الأول : أسباب الأخذ بنظام الحكم المحلي في اليابان

المبحث الثاني :الحكم المحلي والوضع القانوني للحكومات المحلية ومستوياته

المبحث الأول

أسباب الأخذ بنظام الحكم المحلي في اليابان

جاء الأخذ بنظام الحكم المحلي في اليابان نتيجة لحاجة السكان إلى نظام متطور يعمل على تولي المهام والمشاريع المحلية، فالحكم المحلي في اليابان جاء كضرورة لتحقيق نوع من الاستقلال في تنفيذ هذه المشاريع على مستوى المحافظات والبلديات .حيث كانت اليابان تتمتع بنظام حكم المقاطعات المحلية ,حيث قام الأمراء الأقطاعيين في القرن الثامن عشر في عهد (توكوغاوا) بأعطاء زمام الحكم لحكام محليين ,وذلك لحكم المدن والقرى والتي بلغت عدد هذه القرى حوالي(63الفاً),فالحكومة في عهد(توكوغاوا) لم تكن تمتلك قوى بشرية

تحكم تلك القرى النائية, فلقد كان أداريون (توكوغاوا) المحليون يغامرون بين فترة وفترة للذهاب إلى هذه الأقاليم أو القرى لكي يتفقدوا الأرض في موسم الحصاد,وهذا لا يعني أن الحكومة لاتتدخل في حياة الفلاحين في تلك القرى أو الأقاليم ,ولكن كانت القرارات والقوانين والأنذارات التي توجه إلى كل قرية توزع بشكل عام وأعتيادي وليس خاص أي أن هذه القرى هي جزء مجهول وغير مهم من الهيكل السياسي العام[1] .

ومع مجيء حكم(ميجي) وقيام النهضة الجديدة لليابان في عهده عام 1868,وأقرار الدستور عام 1899 تم إقرارنظام الحكم المحلي الذاتي للأقاليم كخطوة أولى لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي على النمط الغربي في اليابان وأعطيت هذه المهمة إلى وزير الداخلية(ياماجاتا أريتومو),حيث أتخذ نموذج الحكم الذاتي الألماني ,وتنفيذه في اليابان تماماً وكذلك أتخذ نموذج الدستورالألماني لأقراردستورالياابان الجديد في عهد الأمبراطور (ميجي) ,والتي كانت تعمل الحكومة على أخراجه في ذلك الوقت, وفي عام 1888 تم أعلان قانون (المدن والقرى والمراكز),وتنفيذه فعلياًعام1889وفي العام 1890تم أعلان (قانون المحافظات الجديدة),وقد سميت هذه القوانين الجديدة بأسم القوانين(الثلاثة الجديدة)والتي تتعلق هذه القوانين بتنظيم الإدارة في المدن والقرى والمحافظات[2] . وبهذا اليابان أمتلكت حكم

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ذاتـي لبعـض الأقاليـم والمقاطعات وتشـرف على الأنشـطة في تلك الولايات وزارة الشؤون الداخلية فـي(طوكيو),وتعطى لها(30%) من الضرائب وهوما أطلق عليه اليابانيون

نظام الحكم الذاتي صاحب الـ (30%),وأصبح حـكام هـذه المقاطعـات يطالبـون بالمزيد من الحكم الذاتي[3] .

وأخذت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية,وضربهـا بالقنبلتيـن الذريتيـن من قبل أمريـكا بالحكم المحلي وأعتبـار الحكم المحلي جزء من الهيكل السياسي للدولة[4] . فبعد أعلان الدسـتور الياباني عـام 1946 أقـر الدسـتور الحكومة المركزيـة والأدارات المحلية العامة ,وبذلك أصبـح الحكم المحلي مؤكداً, وواضحاً فـي الدسـتور الياباني الجديـد لغـرض تطبيق الديمقراطية وفقاً للأنظمة السياسـية الغربية[5] وقـد أقـر قانـون الحكـم المحلـي فـي اليابان عام1947ونـص علـى المـواد المهمـة التي تتعلق بالحكم المحلي, وبعد ذلك أقرت القوانين الأخـرى التـي ترتبـط بالحكـم المحلي,والتي أعطت الأسـتقلال واللامركزية فـي الأدارات العامة المحلية ومنها قانون اللامركزية الشامل لعام 1999 [6] .

وعليه يمكن أن نجمل الأسـباب التي دعت إلى الأخذ بنظام الحكم المحلي في اليابان في مايلي :-

-1 التخلـص مـن المركزيـة والتحـول إلـى اللامركزيـة فـي الحكـم وأتخـاذ القـرارات .

عانـت اليابان من المركزية الشـديدة ولهذا تم الأخـذ بنظام الحكم المحلـي, والعمل على نقل السـلطة مـن الحكومة المركزية إلـى الحكومة المحليـة من أجل تقليل الرقابـة والتدخل من قبل الحكومـة المركزية في عمـل الحكومات المحليـة, فمنذ نهايـة الحرب العالميـة الثانية تحركـت المطالب التـي تنادي بالاسـتقلالية المحلية وأقرار الحكـم المحلي وتطوير وظائفه وصلاحياتـه عـن طريـق الترويـج لفكـرة اللامركزية الواسـعة في أتخـاذ القرارات وفي عقـد التسـعينات تم تعزيـز فكـرة اللامركزية كقضية سياسـية أساسية على خلفية الشعارات التـي تنادي بالتحول مـن الحكومة المركزية إلـى الحكومات المحلية ,ولقـد تم الأخذ بفكرة اللامركزية كأصلاح سياسي وإداري وكمطالبة جماهيريـة من المواطنيين والسياسـين ,وقد تحققت فكرة اللامركزية على نطاق ومجالات عديدة,فقرر مجلـس تعزيـز الأصلاح الإداري تقديـم اقتراح في البرلمان الياباني بشـأن سـن قانون اللامركزية في ديسمبر من عام1994, وبناءاً علـى قرار مجلس الوزراء تم الموافقة علـى هذا الاقتراح ودخل القـرار حيز التنفيذ عام 1995[7].وبهـذا أصبح قانون اللامركزية جزءاً من تنظيم وعمل الحكومات المحلية[8] .

-2 الاسـتخدام الأمثل للثروة البشرية من خلال الأدارة والحكم المحلي .

تعانـي اليابـان مـن نـدرة المـوارد الطبيعيـة وانخفـاض المسـاحة الجغرافيـة الصالحـة للزراعة وأنتشار

الظواهـر الطبيعيـة المدمـرة مثل(الـزلازل والبراكين),فحاولـت اليابـان التغلـب علـى هـذه الظـروف الطبيعيـة المدمـرة ,وتعويض

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مواردهـا عن طريـق عدة اسـتراتيجيات منها :أستعمار الدول المحيطة مثل (منشوريا والقرمز والصين وكوريا)[٩] . ولكن هذه الاسـتراتيجية لم تعد حل مناسب بل عملت على تدمير اليابان

أكثـر, وخاصـة فـي الحـرب العالميـة الثانية بعد اصطدامهـا بمصالح الدول الاسـتعمارية الأخـرى، فلم يعد هناك حل مناسـب أمام دولة اليابان سـوى اسـتغلال مواردها بشكل صحيح ومن أهم مواردها هي الثروة البشرية التي تزيد عن(١٢٥مليون نسـمة), فتوجه أهتمام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى أستخدام ثروتها البشـرية, أي توجيـه الأفـراد بطريقـة فعالة لتحقيـق الثروات وتوفير الحياة الكريمة عن طريق أستخدام أساليب أدارية معروفة تتفق مع حضارة وثقافة اليابان[١٠] .

فاسـتخدمت اليابـان الأسـاليب الأدارية وكان جوهر هذه الأسـاليب يقوم على أولاً :المشاركة في صنع القرار,وثانياً:تحمل الكامل للمسؤولية بشكل جماعي وثالثاً:مشاركة الجميع في تحمل المخاطر[١١]. وبهذا سـاعد نظام الحكم المحلي فـي اليابان بشـكل كبير في صياغـة القوانين للحكومـة المحليـة وإدارة الهيئـات المحليـة بطريقة فعالة لتقوم بالأهتمام بالموظفين داخل الهيئات المحلية وأدارتهم من قبل المسؤولين

بشكل مباشر,وأنشـاء مؤسسات تدريب خاصة للموظفين على مستوى المحافظات[١٢].

حيـث فـي الخمسـينات مـن القرن العشـرين تم تأسـيس وأنشـاء مؤسسـات تدريبيـة عالية المسـتوى والتي مـن بينها معهـد الحكم الذاتي المحلـي في حي(أزابو)فـي طوكيو, وكان هذا المعهـد تابع لوزارة الداخليـة ,وتمثل دوره في أجـراء البحوث المتعلقـة بالتدريب والتعاون بيـن مؤسسـات الهيئـات العامـة والمحليـة ,وعقـد ورش للعمل المشـترك كل عام ,وعقد الأجتماعـات العامـة وتوفيـردورات تدريبيـة للأفراد,وعـادة ماتتم هذه التدريبـات ليس فقط على مسـتوى المحافظات ,وأنما على مسـتوى البلديـات أيضاً,حيـث تعـزز هـذه التدريبـات للموظفين تعزز وعيهم بشـأن القضايا المتعلقة بالعمل وكيف يسعون جاهدين لتحسين قدراتهم كعاملين على المستوى المحلي[١٣] .

٤- تحقيق التنمية المحلية.

كان الهـدف مـن تبني نظام الحكـم المحلي في اليابان بشكل أساسي هو تحقيق التنمية في كافة المجـالات من خلال الاعتماد على الأسـاليب المختلفة التي تعمل على تطوير الموارد المالية والفنية والأدارية لعمـل الحكومات المحلية في اليابان، لغرض الاسـتجابة للاحتياجات بشكل متطوروالأستجابة لحاجات المواطنين

بشكل كبير[١٤]. فالحكومة اليابانية أخذت بتبني نظام الحكم المحلي للقيام بمشاريع تنمية عديدة فـي جميـع المجـالات وخاصة مجـال التنمية العمرانيـة والاقتصادية، وغيرها من المجالات حيـث أصبحت الحكومـات المحلية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين بعد أزدياد نفوذها ونتيجـة لتأثيرها الكبيرعلى المسـتوى المحلي هـي حلقة الوصل فـي نقل أحتياجات السـكان إلى الحكومة المركزية وبالمقابل تقوم الحكومة المحليـة بتلقـي الخطـوط العامة مـن الحكومة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المركزيــة فيما يتعلق بأمو التنمية ليتم توظيفها وتطبيقهــا بما يتلائم مع الظــروف المحلية[١٥]. وكما تمت صياغة خطة وطنية شاملة في فترة التســعينات من القرن العشــرين وذلك لأعطاء التوجيــه للقيــام بالتنميــة المحلية على أســاس متــوازن للأرتقــاء بالمــدن وتحســين المرافق العامــة والبنــى التحتية,وكمــا أن أقرارقانــون اللامركزيــة رســمياً في عــام ٢٠٠٠ جعل من الحكومــات المحلية أكثر أســتقلالاً ،وهذا يعني فرض المزيد من التنمية تحت توجيه الحكومة المركزية وعليه تكون الحكومات المحلية قد

أعــادت هيكليــة التخطيط والتنميــة بما يتلائم مــع كل الأمكانيــات الأقتصاديــة والسياســية والأجتماعية,وبمــا يتناســب مــع متطلبــات الحوكمة(*)في القرن الواحد والعشرين[١٦] .

٥- أنتهاج سياســة الديمقراطيــة الأمريكية في الأدارة والحكم .

تأثرت اليابان بشكل كبير بالثقافة الأمريكية,وهذا يعــود إلى الاحتلال الأمريكــي لليابان ,فاليابان وبسبب تأثرها بالاحتلال الأمريكي اتجهت بعد الحــرب العالميــة الثانية نحــو البراغماتية(*) الأمريكيــة , حيث قام الجنرال (ماك آرثر) في فترة الأحتلال بعملية تطهير وأصلاح سياســي وتعديــلات على كافة المســتويات فــي اليابان وهذا مادفع الشــعب الياباني إلى تبني الأساليب الديمقراطية الأمريكية وتطويرها واستعارتها منهــم[١٧] . وتمخض عن ذلك أصلاح إداري وتغييــر جــذري فــي الأدارة العامــة لتعزيز الكفاءة الأدارية, والتوجه نحو الديمقراطية عن طريــق القيام بتنظيم الهيئــات الإدارية المحلية والعامــة, وأدخــال الأنتخابــات المحليــة على مســتوى المقاطعــات , وبالتالــي تغيير وتطور في السياســة والأدارة[١٨] . فلقد كان تبني الحكم المحلــي في اليابان نتيجة للأفــكار الديمقراطية الأمريكية من أجل الاســتجابة للاحتياجات في اليابــان حيث أخذت اليابان بتطوير مؤسســاتها من الأعلى إلى الأسفل وفق دستور اليابان لعام ١٩٤٦[١٩] .

٦- الحكم المحلي في اليابان أداة لحل الأزمات .

تعــد حمايــة الأفــراد وأداره الأزمــات في أي مجتمع مهمة أساســية وخاصــة أدارة الأزمات فالحكومــة المركزيــة في اليابــان تعدها مهمة أساســية نظراً للطبيعة الجغرافية لليابان حيث أن أرض اليابــان تعــد غيــر مســتقرة نوعــاً ما وهــي غالبــاً معرضة للكــوارث الطبيعية باختــلاف أنواعها[٢٠]. فكانت مســؤولية حماية الأفــراد في الســابق يقتصر فقــط على الهيكل المؤسسي الخاص بإدارة الأزمات في اليابان

,حيــث يقــوم مكتب رئيــس الــوزراء بالتعاون مــع الهيئــات الأخرى لمواجهــة كل الأزمات والكوارث ,فتم أنشاء الجهاز المركزي الخاص بأدارة الأزمــات ومناقشــتها ومواجهتها وهذا الجهــاز كان تابعــاً لرئاســة مجلس الــوزراء, ويتألــف مــن أعضــاء مجلــس الــوزراء كافة مضافاً أليــه مجموعة من الخبــراء المختصين فــي مواجهة الأزمات الطارئة ولكن بعد أخفاق الحكومة المركزية في التصدي لآثار الزلازل المدمرة سعت إلى إعادة تقييم مهامها وعلاقتها مع الحكومة المحلية, وذلك من خلال الســماح للحكومة المحلية بالتنســيق بيــن مجالس أدارة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الأزمـات التابع لرئيس مجلس الـوزراء وبين المجالس المحلية على مستوى المقاطعات بشأن القيام بأدارة الأزمات والكوارث والكشف عن

المنـازل ومـدى صلاحيتها لمقاومـة الكوارث الطبيعية لتفادي وقوع أي خسائر بشرية[٢١] .

المطلب الثاني

الوضع القانوني للحكم المحلي في اليابان

يعـد الوضع القانونـي للحكومـات المحلية في اليابان الأسـاس والمرتكز الـذي يوضح عمل الحكومات المحليـة اليابانية, وكذلك هو العامل الأساسي والمهم في تقسيم وتوضيح مستويات

الحكم المحلي في اليابان بشكل مفصل. وسوف نتحدث في هذا المطلب عن ما يأتي :-

أولاً :- الوضع القانوني للحكومات المحلية في اليابان.

ثانياً :- مستويات الحكومات المحلية في اليابان.

أولاً :- الوضـع القانونـي للحكـم المحلـي في اليابان .

١- الحكم المحلي في اليابان حسب دستور ١٩٤٦

بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة أقردسـتورعام١٩٤٦والذي أقـر مجموعة من القوانين المهمة والأساسـية ,ومنها قانون الحكم المحلي, حيث تم تخصيـص الفصل الثامن من الدسـتورللحكم المحلي والذي تضمن عدة مواد تخـص الحكم المحلـي ,حيث كرس الدسـتور اليابانـي مبـادئ الحكـم المحلـي فـي المـواد مـن(٩٢٩٥) عكـس دسـتور(الميجي)الذي لـم يذكـر ويوضح مؤسسـات الحكـم المحلي مفصـلاً, فمواد الدسـتور الياباني لعام ١٩٤٦ الخاصـة بالحكم المحلـي يتم بموجبها أنتخاب أعضـاء الهيئات المحلية من خـلال التصويت الشـعبي ,ويكون هؤلاء الأعضاء مسؤولين من قبـل الحكومـة المركزية,وتبدأ هـذه المواد من المـادة (٩٢- ٩٥), حيـث نصـت المادة (٩٢) مـن الدسـتور علـى أن التنظيمـات المتعلقة بنظـام وعمل الهيئات المحليـة, ويتم تحديدها بمـا يتفق مـع مبـدأ الحكـم المحلـي[٢٢] . وقد تـرك أمر تحديد هذه الهيئـات المحلية للقانون العـادي ,فأعطـى الحـق لصنـاع القرارفـي السياسـات العامـة المرونـة في أنشـاء تلك الهيئـات المحلية ,وألغائها وفق القانون العادي دون أنتظـار إجـراءات تعديـل الدسـتور[٢٣] .وجـاء فـي المادة(٩٣)من الدسـتورأن تتولى هذه الهيئات المحلية أنشـاء جمعيات تشـريعية تكـون بمثابة أجهزة استشـارية ,ويتم أنشـائها وفقـاً لقوانيـن محـددة, ويتـم انتخـاب أعضاء هذه الجمعية التشـريعية من داخل هذه الهيئات المحلية,وغيرهم من المسؤولين المحليين الذين يحددهم القانون عن طريق الأقتراع الشـعبي المباشـر مـن بين الجماعـات المحليـة, وكما نصت المادة(٩٤) من الدستور على أن يكون

للهيئـات المحليـة الحـق فـي إدارة ممتلكاتهـا وشـؤونها الخاصـة, وإدارة وسـن القواعـد الخاصـة بها في حـدود القانون,أما المادة(٩٥) من الدستورفقد نصت على أنه لايجوز أن يسن البرلمان قانون خاص يطبق على الهيئة المحلية دون الحصـول على موافقة أغلبية الناخبين في

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الهيئة المحلية[٢٤] .

فنلاحظ من تلك النصوص تأثر المشرع الدستوري بشكل كبيربنظام الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أعطاء الهيئات المحلية قدراً كبيرمن الحكم الذاتي فيما يخص أدارة أنشطتها الإدارية والتشريعية, فقانون الحكم المحلي الياباني الصادرفي دستورعام ١٩٤٦يشبه إلى حد كبير الحكم المحلي الأمريكي[٢٥]. ويتضح من هذه النصوص في الدستور الياباني لعام١٩٤٦ وجود عدة خصائص في الحكم المحلي الياباني وهذه الخصائص هي كالآتي:-

١- الاعتراف الدستوري بوجود الهيئات المحلية وفقا للمادة(٩٢)من الدستور الياباني لعام١٩٤٦ حيث نصت هذه المادة على تنظيم عمل الهيئات المحلية بموجب القانون ، ولم يذكر المشرع الدستوري تحديد للهيئات المحلية(المقاطعات-المحافظات)وترك أمر تشكيل هذه الوحدات للقانون العادي لضمان تشكيل هذه الوحدات بحرية على العكس من دساتير بعض البلدان التي نص دستورها على تحديد تشكيل هذه الهيئات المحلية, كما في الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ ,فنص في الفقرة الأولى في المادة(٧٢)من الدستورالفرنسي على أن الهيئات المحلية والمقاطعات تنشأ وفقاً للمشرع الدستوري[٢٦].

٢- أقرار الدستور لمبدأ الأدارة الذاتية للهيئات المحلية وفقاً للمادة (٩٤)على حق إدارة الهيئات المحلية بنفسها, فأعتماد هذا المبدأ في أدارة الهيئات المحلية لشؤونها المحلية وتفعيل تنظيماتها وفقا للقوانين المحددة بغرض أدارة شؤونها المحلية بحرية أكبر دون التقيد بسلطات الحكومة المركزية[٢٧] .

٣-عدم أقرارالدستورالياباني لمبدأ (الرقابة الوصائية)(*)للهيئات المحلية في الدستور فعدم ذكر أي نص في الدستور الياباني(الرقابة الوصائية)على هذه الهيئات المحلية يسمح لهذه الهيئات العمل بحرية للتأكيد على إدارة شؤونها لتحقيق مصالح هذه الهيئات المحلية, فالمادة (٩٤)من الدستور الياباني أكدت علىضرورة إدارة الهيئات المحلية بحرية دون إقرار مبدأ(الوصاية)عليها من قبل الحكومة المركزية[٢٨] .

٢- الوضع القانوني للحكم المحلي في اليابان حسب قانون الحكم المحلي لعام ١٩٤٧.

يعد الوضع القانوني للحكومات المحلية في اليابان أساس وجود تنظيم الحكم المحلي والحكومات المحلية في اليابان, فالدستور الياباني لعام ١٩٤٦سن القوانين الخاصة بالحكم المحلي ,وتم التعامل مع الحكومات المحلية اليابانية كتنظيم,ومشروع قانوني في أدارة الشؤون المحلية,ولقد حدد بشكل واضح سلطات الحكومات المحلية وعلاقتها مع الحكومة المركزية ,وكما حدد علاقة الحكومات المحلية فيما بينها,وأيضاً ينظم الموارد المالية وكل المسائل الإدارية والتنظيمية المهمة[٢٩]. ولقد صدر قانون الحكم المحلي لعام ١٩٤٧ والذي أستمد مواده الأساسية من دستورعام ١٩٤٦ ,لتوضيح وضع الحكومات المحلية في اليابان,

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فهو القانون الذي يوضح الملامح الرئيسية لأعمال الحكومات المحلية الأساسية ,وقد صدرت معه عدة قوانين أخرى منها: قانون الخدمة العامةعام١٩٥٠, وقانون الميزانية المحلية عام ١٩٤٨,وقانون الانتخابات المحلية,وقوانين أخرى تؤكد جذورالحكم المحلي في اليابان,وكما حدد قانون الحكم المحلي في اليابان المستويات الأساسية للحكومات المحلية وحدد تشكيل وأختصاصات الحكومات والأجهزة المحلية[٣٠] .

أن الهدف من صدورقانون الحكم المحلي هوتوضيح وبلورة مواد الحكم المحلي في الدستورالياباني لعام ١٩٤٦فنص هذا القانون على قدرة أتخاذ القرارات من قبل السكان المحليون بشكل عملي ومستقل ,من خلال أنتخاب المجالس المحلية والمدراء التنفيذين المحليين والعمد بطريقة (الأنتخاب الشعبي المباشر),وحدد كذلك طريقة التنسيق في العمل مابين الحكومة المركزية والحكومات المحليةوأختصاص وصلاحية كل منهما[٣١] .فنص قانون الحكم المحلي بشكل أساسي على مايلي[٣٢]:-

١- تكريس السلطة اللامركزية للمجالس المحلية,ووضعها بصورة حكومات محلية في المحافظات.

٢- أدخال نظام الانتخاب المباشر في المجالس المحلية, وأجهزة الحكم المحلي المختلفة .

٣- تقسيم وزارة الداخلية والتي تتولى مهمةالأشراف على أجهزة الحكم المحلي إلى عدة وكالات لتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية والتي لاتستطيع الحكومة المركزية تقديمها لهم[٣٣] .

٤- أعلان الاستقلالية الكاملة للمجالس المحلية[٣٤].

٣- الوضع القانوني للحكم المحلي في اليابان حسب قانون اللامركزية الشامل الصادر عام ١٩٩٩. أن الهدف من صدورقانون اللامركزية في اليابان من أجل القيام بعمليات الأصلاح وتعزيز اللامركزية في اليابان فتم أقرار, وتطبيق أجراءات لتعزيز اللامركزية من قبل الحكومة المركزية بهدف أنشاء نظام اكثر لامركزية,وخاصة بعد زيادة تدخل الحكومة المركزية في انشطة الحكومات المحلية[٣٥] .حيث كانت الحكومة المركزية تقوم بجمع الجزء الأكبرمن الضرائب، ووصلت نسبة عائدات الضرائب التي تجمعها الحكومة المركزية حوالي(٦٠٪) في عام١٩٩٥,وتقوم الحكومات المحلية من خلال نظام الضرائب المحلي بجمع الجزء الباقي التي تكون حوالي(٤٦٪) ووغيرها من التدخلات المركزية في اختصاصات الحكومة المحلية[٣٦]. وهذاادى إلى زيادة الاحتجاجات من قبل السلطات المحلية,والشكاوى المقدمة بطلب ترخيص من الحكومة المركزية من أجل منح سلطات أكبر للحكومات المحلية, ووضع عدد من موظفي الحكومة المركزية المراقبة أنشطة الحكومات المحلية، فجرت المناقشات للقيام بالإصلاح الإداري من خلال لجنة تم أنشائها بشكل خاص لمسائل الحكم المحلي[٣٧] .وكانت

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هـذه اللجنـة تضم محافظ كل مـن مدينة(كوما موتـو ,وسـوكاوا),وفي عـام ١٩٩٤ أصـدر قرارمـن مجلـس الـوزراء بتعزيزالأصـلاح الإداري والعمل على صياغة

قانـون جديـد لتعزيـز اللامركزية بنـاءاً على المقترحـات المقدمة مـن قبل اللجنـة[٣٨]. ففي يوليـو مـن عـام ١٩٩٩ تـم اصدار(قانـون اللامركزية الشـامل) وتم تطبيقه, وتم الموافقة علـى اصدارالقانون رسـمياً بموافقة مجلس الوزراء بشـكل فعلـي عـام ٢٠٠٠[٣٩] . ولقد نص هذا القانون على مجموعة أسس وهي :-

١-تحديد وظائف الحكومة المركزية والحكومة المحلية والفصل بينهما بحيث تكون الحكومة

المركزيـة مسـؤولة عـن الشـؤون الخارجية والقضايـا التي تهم الدولة بشـكل عـام ككيان سياسـي ,وتكليف الحكومـات المحلية بإدارة كل شـؤون المواطنيين الداخلية التي تهمهم بطريقة مباشرة[٤٠] .

٢- إعادة النظر في مشاركة الحكومة المركزية عـن طريق وضع أسـس ومبـادئ وإجراءات لعملية المشاركة المركزية بحيث تكون مشاركة الحكومة المركزية في الحكم المحلي بطريقة

محـدودة حتى يكـون قانون الحكـم المحلي لا يفرغ من السلطة المركزية[٤١].

٣- إلغـاء نظـام الوكالـة الوظيفيـة والتـي كانـت الحكومـات المحليـة تقـوم بمقتضاهـا بتنفيـذ بعـض الوظائف بالوكالة عـن الحكومة المركزية,وبناءاًعلـى مـواد قانون(اللامركزية الشامل تم دمج الوظائف بالوكالة مع الوظائف الدسـتورية للحكـم المحلـي, وتـم ألغـاء نظام مسـؤولي الإدارة المحليـة المعينيـن مـن قبل الحكومـة المركزية في إدارة الوظائف التي تم تفويضها للأدارات المحلية[٤٢] .

٤- وفقـاً لقانـون (اللامركزية الشـامل) يتم تفويض السلطة من: الحكومة المركزية إلى

المحافظات والتي تفوض السـلطات إلى المدن الكبيـرة ثم إلى المـدن الصغيرة ومـن ثم إلى القرى[٤٣].

٥- نص قانـون (اللامركزية والشـامل) على أنشاء نظم إدارية جديدة, بتشجيع الأندماج

الإداري للوحـدات المحلية, وإعادة الحيوية إلى المجالـس المحليـة, وأيضاً تبسـيط الأجراءات لأنشـاء المـدن المحوريـة بغـرض تحسـين القدرات الأدارية والمالية للوحدات المحلية[٤٤] .

٦- مـن الحقـوق التي كفلهـا القانـون الجديد تطبيق مفهوم (الرشادة الأدارية) والتي تضمن للمجالـس محلية حق التنظيم الذاتي لتقوم بتنمية إداراتهـا بشـكل فعال,وألغاء قـرارات ولوائح السلطة المركزية القديمة وكذلك أنشاء منظمات ولخلق فرص وظيفية جديدة[٤٥] .

ثانياً :- مستويات الحكم المحلي في اليابان .

تتكـون اليابـان حسـب قانـون الحكـم المحلي الصادر عام١٩٤٧من[٤٦] محافظة و(٣٢٠٠)

بلديـة ,ويتفاوت حجم سـكان المحافظات على نحـو كبير حيـث أن محافظـة (طوكيو),التي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

يسكن فيها أكثرمن(١٢مليوننسمة)إما محافظة(توتوري) يسكنها(٦٠٠٠٠٠نسمة), أما بالنسبة للبلديات والقرى فيتجاوز عدد سكان بلدية (يوكوهاما) إلى حوالي (٣,٥مليون نسمة) بينما هناك بعض لقرى فيسكنها عدة مئات من السكان فقط[٤٧]. حيث يوجد في ليابان مستويان من مستويات الحكم المحلي، ويتمثل المستوى الأول بـ (المحافظات) والمستوى الثاني بـ (البلديات) ,فقد حاولت سلطات الاحتلال الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت بترسيخ برنامج وزيادة اسس الديمقراطية من خلال زيادة سلطة واستقلالية المستويات المحلية, فقام دستورعام١٩٤٦ بتحقيق هذا الهدف من خلال النص على الحكومات المحلية, وأن يتم اختيار رؤساء البلديات ،ويتم انتخابهم بالاقتراع الشعبي في المحافظات اليابانية(٤٧)(٤٧).ويمكن توضيح هذه المستويات كالآتي :-

١- مستوى المحافظات .

وهو المستوى الأعلى للحكم المحلي في اليابان, وأن عدد هذه المحافظات هو(٤٧)محافظة منها (٤) محافظات كبيرة وهي(طوكيو, ويطلق عليها(TO) وهوكايدو ويطلق عليهما(DO)وكيوتووأوزاكا ويطلق عليهما (FU)), أما باقي المحافظات وعددها (٤٣) محافظة يطلق عليهما (KEN), ويتشكل في كل محافظة عدة هيئات محلية تشتمل في داخل حدودها عدد من البلديات وتكون الأجهزة التنظيمية للمحافظات واحدة ومتشابهة في عملها على الرغم من اختلاف المحافظات, ولكن محافظة (طوكيو)تعد من المحافظات المختلفة في الاختصاصات والتكوين, فيدخل في تكوينها وداخل نطاق حدوها(٢٣)حي خاص,أماباقي مساحتها تنقسم إلى بلديات عديدة, وتمارس اختصاصاتها في حدود المساحة الخاصة بها بواسطة(حكومة طوكيو المحلية)[٤٨].وباقي المحافظات عددها ثابتاً بدون تغيير منذ عهد الإمبراطور(ميجي) وهذه المحافظات تمثل الهيئات الأدارية المحلية الأساسية منذ القرن الثامن عشر, ولقد تطورت المحافظات بتطورالأقتصاد والسياسة بعد الحرب العالمية الثانية وتعد هذه المحافظات كيان محلي له استقلال ذاتي, وتقوم مجالس المحافظات بإصدار توجيهات إدارية للبلديات ,وكما تقوم أيضاً بمنح تصاريح لمشاريع كثيرة خاصة المشاريع التنموية في داخل الأدارات المحلية[٤٩] .

٢- مستوى البلديات .

وهو المستوى الأدنى للحكم المحلي في اليابان, وتقوم البلديات بتقديم عدة خدمات أساسية تهم المواطنين بشكل عام ويصل عدد البلديات إلى حوالي (٣٢٠٠بلدية), وأن البلدية يجب أن تتوفر فيها شروط معينة حتى تعتبر مدينة كبيرة ومن أهم هذه الشروط هي أن لا يقل عدد سكانها عن(٥٠٠٠٠) ألف نسمة وتقع المدن والقرى داخل وحدود المحافظات ولايوجد اختلاف في السلطة والأدارة في كل من البلديات والمحافظات,الأأن البلديات والمحافظات تتفاوت من حيث المساحة وعدد السكان, فمثلا مدينة(يوكوهاما)عدد سكانها حوالي(٣,٥مليون

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

نسمة)في حين أن قرية (أوجا شيما) في محافظة طوكيو) يصل عدد السكان فيها إلى حوالي (٢٠٠نسمة), أما بالنسبة ،فنجد ان المساحة في (أشورو)في محافظة (هوكايدو) تبلغ (١٤٠٠كم مربع) بالمقارنة مع مدينة (تاكشيما)

في محافظة(ناكا زاكي) والتي تبلغ مساحتها(١,٣٤كم مربع)[٥٠] . وقد أختلف عدد البلديات على مر العثور ولكنه بدأ بالثبات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية منذ أن تحسن الاقتصاد المحلي لهذه البلديات ,حيث تم دمج القرى والمدن في الفترة ما بين عامي (١٩٥٣-١٩٦١), وذلك بهدف تحسين القدرات الإدارية والمالية للبلديات ولقد ترتب على عملية الدمج وصول عدد البلديات الموجودة إلى حوالي (١٠٠٠٠) بلدية, وساعدت عملية الدمج على تحسين استقلالها المحلي, أ- المدن المميزة .

وسميت بهذا لأسم لأنها يتم اختيارها من قبل مجلس الوزراءعلى أساس عدد السكان بحيث

يكون عدد سكانها(٥٠٠ألف نسمة), وعدد هذه المدن(١٢)مدينة[٥١] . وحسب قانون الحكم المحلي فإن المدن المميزة لها سلطات وصلاحيات المحافظات في(١٨)وظيفة من أهمها وظائف التخطيط العمراني بالإضافة إلى ذلك, فأن قانون الحكم المحلي سمح بتفويض بعض الوظائف في مجال التعليم وإدارة الخطط الوطنية إلى هذه المدن المميزة[٥٢] . وتتمثل هذه المدن المميزة بـ(أوزاكا- ناجويا- كيوتو- يوكوهاما- كوبية - كيبتاشو- سابورو- كاواراكي- فوكوكا- هيروشيما- سينداي - شيبا) , وتقوم هذه المدن بسلطات عديدة منها الرفاهية الأجتماعية والصحة العامة وتخطيط

المدن وغيرها من الخدمات[٥٣].

ب- المدن الرئيسية .

وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن(٣٠٠٠٠ألف نسمة)على الأقل والمساحة فيها لاتقل عن (١٠٠كيلومتر مربع) ويبلغ عدد هذه المدن(٢٧) مدينة, وتكون صلاحياتها ووظائفها تشبه صلاحيات المدن المميزة ,ومن هذه المدن الرئيسية هي (اوكاياما- ناكازاكي - أويتا- كورياما- آيتشي – تواياما- هيوغو - أكيتا- فوكوشيما- تويوتا- ناغونا) وغيرها من المدن, وتسمى هذه المدن بالمدن (النواة) لأنها تقوم بالأعمال التي تطبقها المدن ذات الطبيعة المميزة, ماعدا لأعمال التي تحتاج اقتصاد كبير لتطبيقها[٥٤]. وظهر نظام المدن الرئيسية من خلال تعديل قانون الحكم المحلي بشكل جزئي في عام ١٩٩٤, وذلك لمنح سلطة أكبر لهذه المدن التي هي في الواقع مقر للأقاليم التي تقع في حدودها, والغرض من نظام هذه المدن هو تقديم حدودها, والغرض من نظام هذه المدن هو تقديم الخدمات بشكل مباشر ويتم تحديد هذه المدن بواسطة مجلس الوزراء, وبحلول ٢٠٠٢أصبح عدد هذه المدن (٣٠)مدينة[٥٥] .

ج- المدن ذات الوضع الخاص.

وهي المدن التي يزيدعدد سكانها عن(٢٠٠٠٠ألف نسمة), وقد أنشأت هذه المدن بقرارمن مجلس الوزراء وعددها(٥٩)

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مدينــة وتقوم بوظائــف المدن الرئيســية ماعدا الوظائف التي تتطلب تنســيق بشــكل قوي مع المحافظات,وظهــرت هذه المدن طبقــاً لتعديل قانون الحكم المحلي وقانون اللامركزية الشامل لعــام,١٩٩٩ وهذاالنظــام قــام بتعزيــز ونقــل السلطة بشــكل أكبرللمدن والبلديات والقرى[٥٦] . وأضافة إلى المستويين السابقيين توجد أحياء خاصة في(طوكيوتنقســم إلى وحــدات تنظيمية وعــدد هــذه الأحياء(٢٣)حــي بالأضافــة إلى كيانات الملكية ذات الطابع الخاص التي يتم

أنشاؤها داخل الوحدات المحلية الريفية لإدارة وظائف ذات طابع خاص مثل(قنوات الري

والمزارع)وغيرها من المسائل[٥٧] .

والأحيــاء الخاصــة الـ(٢٣)توجــد فــي العاصمة(طوكيو), وتتشــابه مهامهــا مع مهام البلديــات بأســتثناءعدة مهــام منهــا مكافحــة الحرائــق وغيرها من المهام التي تكون خاصة بهذه الاحياء ويتم منح هذه المهام لهذه الأحياء بواســطة (حكومــة طوكيــو المحلية),فحكومة طوكيــو المحلية تقــوم بتنفيذ المهــام المرتبطة بمحافظتهــا فــي داخل حدود الأحيــاء العادية ،وأن مــن مهــام حكومــة طوكيــو المحليــة هي(أمدادات المياه والصــرف الصحي وقبول ورفض التبرعات)[٥٨] .

الخاتمة

ونســتنتج من خلال ما تقــدم ان يمكن القول إن نظام الحكم المحلي في اليابان ليس مجرد هيكل تنظيمي للأدارة على المستوى المحلي بل يمكن القــول بأنه نظام أداري متكامل يهدف وبشــكل أساســي لتحقيــق الرفاهية ويعد هــذا النظام هو الضامن الحقيقي للتنمية المتوازنة والاســتقرار الوطنــي ،فاليابــان نموذجاً ملهماً فــي الانفتاح علــى اللامركزيــة، حيــث اســتطاعت الإدارة المحلية التحرر من دورها التقليدي كأداة تنفيذية تابعــة للمركز وهذا المنهج قد ســاد قبل الحرب العالمية الثانية فأصبح النظام المحلي بذلك نظام محلي أصيل وشريكاً مهماً في قيادة الشأن العام وصنع القرار مســتندة إلى الشرعية الدستورية والتشريعية التي رسخها قانون الحكم الذاتي

لعام ١٩٤٧.

المصادر باللغة العربية

١-لويس بيريز , اليابان في القرن الثامن عشــر , ترجمة: عابد أسماعيل ,مشروع كلمة للثقافة , أبوظبي , ط١ , ٢٠١٢.

٢- هشــام عبــد الرؤوف حســن , تاريخ اليابان فــي عصر مــا يجي (عصــر النهضــة الأولى ١٨٦٨-١٩١٢), دار المعارف للنشر والتوزيع ,القاهرة , ط١ ,٢٠١٤,

٣-أحمــد أبراهيــم عبــد العــال حســن , دور الأدارة المحليــة في تحقيــق التنمية الأقتصادية المحلية المســتدامة في ظل التحولات السياسية والتطــورات الأقتصاديــة الراهنــة , المجلــة العربية للإدارة, العــدد(٢) , المجلد(٤١), كلية الحقوق , جامعة المنصورة ,٢٠٢١.

٤- تقية محمد المهدي حسان , من أسرار نجاح التجربــة اليابانية , مجلة الأكاديمية للدراســات

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الأجتماعية والأنسانية , العدد(١), المجلد (٣), كليــة اللغة والآداب , جامعة حسـيبة بن بوعلي ,٢٠١١.

٥- روبرت كورد ومايكل روسـكن , مقدمة في العلـوم السياسـية , دار الفجر للنشـر والتوزيع ,القاهرة , ط١ , ٢٠١٥ .

٦- نيللـي كمال الأميـر, التجربـة اليابانية في تطبيـق اللامركزيـة (محاولة لتقييـم الأهداف والنتائج),مركـز الدراسـات الآسـيوية,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة,ط١, ٢٠١٠.

٧- أبراهيـم المنيـف , اسـتراتيجية الأدارة اليابانية , مكتبة العبيكان للنشـر, الرياض , ط١ , ١٩٩٨.

٨-ماجـد رضـا بطـرس ,اليابان مـن الأدارة المحليـة الى الحكـم المحلي : جدليـة الأصالة والمعاصرة, أكاديمية السـادات للعلوم الإدارية ,مركـز البحـوث والأستشـارات والتطوير,ال عدد(٣),المجلد(٢٢),كليـة الأقتصـاد والعلوم السياسية,جامعة حلوان, ٢٠٠٤.

٨- أحمـد زهران فرغلي ,فعاليـة دور الأدارة المحلية في السياسـات العامة (دراسـة مقارنة),مجلة دراسـات ,العدد(٢) , المجلد(٢٠),كلية الأدارة العامة ,المعهد العالي للأقتصاد, ٢٠١٩

٩-أبراهيـم محمد علي , النظام الدسـتوري في اليابان , دار النهضة العربية للنشـر والتوزيع , القاهرة , ط١ , ١٩٩٩.

١٠- مصطفـى محمود عفيفي , النظام القانوني الأدارة المحليـة فـي مصـر والـدول الأجنبية بيـن المركزية واللامركزيـة الإدارية , مطبعة القاهرة للنشر والتوزيع ,القاهرة , ط١ , ٢٠٠٤.

١١- غابريـل ألمونـد وجـي بنجهـام باويـل , السياسـات المقارنة في وقتنـا الحاضر (نظرة عالميـة) , ترجمة:هشـام عبـد الله , مراجعـة : سـمير نصـر, مكتبـة المعادي العامة للنشـر والتوزيع , القاهرة , ط١ , ١٩٩٨,.

١٢- فـرح ضياء المبارك ،الحكومات المحلية ،دار الهاشـمي للنشـرواالتوزيع ،بغـداد،ط١ ،٢٠١٦.

١٣- سـمير محمـد عبد الوهـاب , اللامركزية والحكم المحلـي بين النظرية والتطبيق , مركز دراسات وإستشـارات الإدارة العامة ,القاهرة , ط١, ٢٠٠٩.

١٤-محمد ياسـين غـادر , محـددات الحوكمة ومعاييرهـا , المؤتمـر العلمـي الدولي, جامعة الجنـان , كلية أدارة الأعمـال ,لبنان , ٢٠١٢, ص١٣.

المصادر باللغة الأجنبية

1-Yoshinori Ishikawa, Training of Japanese Local government Officials as aPolicy of Human Resource Development , Council of Local Authorities for International Relations,Japan,2007.

2-)Michio Muramatsu ,Farrukh Iqbal, Ikuo kume, Local gov-

9-Tokyo City Profile and Government, https:// www.metro.tokto.lg .

10-Shunke Kimura ,Regional Administration In Japan ,Routledge Taylor And Francis Group,First Published,New York,2017...

11-Kiyotaaka yokomichi ,The Development of Municipal Mergers in japan ,Council of Local authorities For International Relations,Japan ,2001.

الهوامش

١- لويس بيريز , اليابان في القرن الثامن عشر , ترجمة: عابد أسـماعيل ,مشروع كلمة للثقافة , أبوظبي , ط١ , ٢٠١٢, ص ص ٥٤ -٥٥.

٢- هشام عبد الرؤوف حسن , تاريخ اليابان في عصـر مايجي (عصر النهضة الأولى ١٨٦٨-١٩١٢), دار المعارف للنشر والتوزيع ,القاهرة , ط١ ,٢٠١٤, ص١٢٥.

٣-روبرت كورد ومايكل روسـكن , مقدمة في العلـوم السياسـية , دار الفجر للنشـر والتوزيع ,القاهرة , ط١ , ٢٠١٥ , ص١٠١.

4-Purnendra Jain, Japan Local Government at THE Croosoards:THe THird Wave of Reform, Australia-Japan Research Center, Japan,2000,p3.

ernment Development in post –war Japan, Oxford University press , New york , first published ,2001..

3-Vibhu Jain And Yuko Okazawa , Case Study On Territorial Development In Japan ,The World Bank Group ,2017.

4- Furukawa Shunichi, Decentralization In Japan ,Center For International Exchange ,2003,p24.

5-Ernest W.Clement ,Local Self government In Japan ,Political Science Quarterly, Voulm(7),Number(2),The Academy Of Political Science , 2022.

6-Okamoto Tamotsu, Local Government in Japan,Council of Local Authorities for International Relations,Tokyo,2020.

7-Japan Fact Sheet, Local Self-Government,Web Japan, https:// japan.org.

8-Brendan F.D. Barrett, Decentralization in Japan :Negotiating THE Transfer of Authority, Jornal Japanese Studies, Volume(20),Number(1),United Nation University ,2000.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٥- فـرح ضياء المبارك , مصدر سـبق ذكره , ص ١٢٥.

٦- المصدر نفسه ,ص١٢٥.

7-Hiroshi IKAWA ,15 years of Decentralization Reform in japan , Council of local Authorities for International Relation, Japan, 2008, pp9-10.

8-Ibid,p10.

٩- تقية محمد المهدي حسان , من أسرار نجاح التجربـة اليابانية , مجلة الأكاديمية للدراسـات الأجتماعية والأنسانية , العدد(١), المجلد (٣), كليـة اللغة والآداب , جامعة حسـيبة بن بوعلي ,٢٠١١, ص ١٤٣.

١٠- المصدر السابق نفسه , ص١٤٤.

١١- المصدر نفسه , ص١٤٤.

12-Yoshinori Ishikawa, Training of Japanese Local government Officials as aPolicy of Human Resource Development , Council of Local Authorities for International Relations,Japan,2007, pp 3-4.

13-Ibid, pp4-7.

14-Michio Muramatsu ,Farrukh Iqbal, Ikuo kume, Local government Development in post –war Japan, Oxford University press , New york , first published ,2001,pp19-20.

١٥- نيللـي كمال الأمير, التجربـة اليابانية في تطبيـق اللامركزيـة (محاولة لتقييـم الأهداف والنتائج),مركـز الدراسـات الآسـيوية,كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة,ط١, ٢٠١١,ص٧٨.

١٦-Vibhu Jain And Yuko Okazawa , Case Study On Territorial Development In Japan ,The World Bank Group, ٢٠١٧,p٢٧.

(*) الحوكمـة :- وهـي مجموعة مـن القوانين والقرارات التي تهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء الأداري وذلك عن طريق أختيار الأساليب المناسـبة والفعالة لتحقيق خططط وأهداف أي عمل منظم في وحدات القطاع العام أو الخاص. للمزيد أنظر إلى: محمد ياسين غادر , محددات الحوكمة ومعاييرهـا , المؤتمر العلمي الدولي, جامعـة الجنان , كليـة أدارة الأعمـال ,لبنان , ٢٠١٢, ص١٣.

(*)البراغماتيـة :- هي مذهب أومعتقد فلسـفي يتميـز بالتركيزعلـى النتائج الفعالـة والعلمية للأفكاروتؤمن البراغماتية بالشئ النافع بطريقة علميـة .للمزيد أنظر إلـى : خالد دباس , تطور الفكـر السياسـي لـدى تيارالأسـلام السياسـي فـي العالـم العربـي (الحركـة فـي الأ ردن أنموذجاً),مركز دراسـات الشـرق الأوسـط , الأردن , ٢٠١٨, ص٦٢.

١٧- أبراهيـم المنيـف , إسـتراتيجية الأدارة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

اليابانية , مكتبة العبيكان للنشـر, الرياض , ط١ , ١٩٩٨,ص ٦١.

18-Furukawa Shunichi, Decentralization In Japan ,Center For International Exchange ,2003,p24.

19-Ernest W.Clement ,Local Self government In Japan ,Political Science Quarterly, Voulm(7),Number(2),The Academy Of Political Science , 2022,p304.

٢٠- نيللـي كمـال الأمير, مصدر سـبق ذكره ,ص٨١.

٢١- المصدر السابق نفسه,ص٨٢.

٢٢- أحمـد زهران فرغلي ,فعالية دور الأدارة المحلية في السياسـات العامة (دراسـة مقارنة),مجلة دراسـات ,العدد(٢) , المجلد(٢٠),كلية الأدارة العامة ,المعهد العالي للأقتصاد, ٢٠١٩ , ص ٢٧٧.

٢٣-المصدر نفسه ,ص٢٧٨.

٢٤- أبراهيم محمد علي , النظام الدستوري في اليابان , دار النهضة العربية للنشـر والتوزيع , القاهرة , ط١ , ١٩٩٩, ص١٥٨.

٢٥-المصدر نفسه ,ص١٥٨.

٢٦-مصطفى محمـود عفيفي , النظام القانوني الأدارة المحليـة فـي مصـر والـدول الأجنبية بيـن المركزية واللامركزيـة الإدارية , مطبعة القاهـرة للنشـر والتوزيـع ,القاهـرة , ط١ , ٢٠٠٤, ص٢٢.

٢٧- أحمد زهران فرغلي , مصدر سـبق ذكره , ص ٢٧٨.

(*) الرقابـة الوصائيـة :- وهـي الرقابة التي تمارسـها الدولة على للهيئات المحلية في داخل الدولـة بقصـد المحافظـة علـى ترابـط الدولة والهـدف مـن هـذه الرقابة هـو تجنـب الآثار الناجمـة عن سـوء الأدارة من جانـب الهيئات اللامركزية على أن لاتتم هذه الرقابة الوصائية ألا فـي حالات يحددها القانون .للمزيد أنظرإلى : لعمـارة عامر حمـزة ,التنظيـم الإداري بين الرقابة الرئاسية والرقابة الوصائية في التشريع الجزائـري, رسـالة ماجستير(منشـورة), كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة زيان عاشور , ٢٠١٦, ص٣٥.

٢٨- مصطفـى محمـود عفيفي , مصدر سـبق ذكره , ص٢٩.

29-Okamoto Tamotsu, Local Government in Japan,Council of Local Authorities for International Relations,Tokyo,2020,p1.

30-Japan Fact Sheet, Local Self-Government,Web Japan, https://japan.org ,pp1-2.

٣١- ماجـد رضا بطرس , مصدر سـبق ذكره , ص٧.

٣٢-أحمـد أبراهيـم عبد العال حسـن , مصدر

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

سبق ذكره , ص ٢٠٤.

٣٣-المصدر السابق نفسه , ص٢٠٤.

٣٤- المصدر نفسه , ص٢٠٤.

35-Brendan F.D. Barrett, Decentralization in Japan :Negotiating THE Transfer of Authority, Jornal Japanese Studies, Volume(20),Number(1),United Nation University ,2000,p38.

36-Ibid,p38.

37-Ibid,p39.

38-Ibid,p39.

٣٩-ماجد رضا بطرس, مصدر سبق ذكره , ص٧.

٤٠- المصدر نفسه, ص ٨.

٤١- أحمد أبراهيم عبد العال حسن , مصدر سبق ذكره , ص٢٠٤.

٤٢- المصدر نفسه , ص ٢٠٥.

٤٣- ماجد رضا بطرس , مصدر سبق ذكره , ص٨ .

٤٤-أبراهيم عبد العال حسن , مصدر سبق ذكره , ص٢٠٥.

٤٥- ماجد رضا بطرس , مصدر سبق ذكره , ص ٨.

٤٦- فرح ضياء المبارك , مصدر سبق ذكره,ص ص١٢٥.

٤٧- غابرييل ألموند وجي بنجهام باويل , السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر (نظرة عالمية) , ترجمة:هشام عبد الله , مراجعة : سمير نصر, مكتبة المعادي العامة للنشر والتوزيع , القاهرة , ط١ , ١٩٩٨, ص ٥١٩.

٤٨- احمد زهران فرغلي , مصدر سبق ذكره , ص٢٧٩.

٤٩-سمير محمد عبد الوهاب , اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق , مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ,القاهرة , ط١, ٢٠٠٩, ١٢٩.

٥٠- سمير عبد الوهاب ,مصدر سبق ذكره , ص١٣٠.

٥١-أحمد أبراهيم عبد العال حسن , مصدر سبق ذكره , ص ٢٠٥.

٥٢-سمير عبد الوهاب , مصدر سبق ذكره , ص١٣١.

٥٣- المصدر نفسه , ص١٣١.

٥٤- احمد ابراهيم عبد العال، مصدر سبق ذكره , ص٢٠٥.

٥٥- سمير عبد الوهاب , مصدر سبق ذكره , ص١٣١.

٥٦- ماجد رضا بطرس , مصدر سبق ذكره , ص١١.

٥٧-أحمد أبراهيم عبد العال حسن , مصدر سبق ذكره , ص٢٠٦.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٥٨- سـمير عبد الوهاب, مصدر سـبق ذكره , ص١٣٢.

الملخص :

تأسـس نظام الحكم المحلي في اليابان بالصيغة القانونيـة الحديثة بعد الحـرب العالمية الثانية، حيث أسـتند فـي تكوينه القانوني إلى دسـتور عـام ١٩٤٧،وجاء ذلك بأحـكام الفصل الثامن من الدسـتور الياباني لعام ١٩٤٧ وكان الهدف الأساسـي من هذا النظام المحلي هوالانتقال من نظام مركزي بحت كانت تتركز فيه السلطة في طوكيو، في الحقبة الإمبراطورية السـابقة إلى نظـام ديمقراطي جديد يمنح للسـلطات المحلية اسـتقلالية أكبر ويرتكز نظام الحكم المحلي في اليابان على مبدأين رئيسيين وهما الحكم الذاتي للمقيميـن, ويعني هـذا المرتكز أن سـكان كل منطقة لديهم الحق في إدارة شـؤونهم بأنفسهم, ويتم ذلك عن طريق ممثلين يتم انتخابهم بحرية مطلقـة من قبـل السـكان المحلييـن والمرتكز الثاني هو الاسـتقلالية القانونية للهيئات المحلية حيث تتمتع الإدارات المحلية بشـخصية قانونية مستقلة عن السلطة المركزية مما يمنحها القدرةً على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح السكان المحليين.

الكلمـات المفتاحية : قانـون الحكم المحلي في اليابان ،المسـتويات الادارية الحكم المحلي في اليابـان ، السـلطات المحلية للحكـم المحلي في اليابان

Abstract

The local government system in Japan was established in its modern legal form after World War II, drawing its legal framework from the ١٩٤٧ Constitution, specifically under the provisions of Chapter VIII. The primary objective of this local system was to transition from a strictly centralized regime—where power was concentrated in Tokyo during the preceding imperial era—to a new democratic system that grants greater autonomy to local authorities.

The local government system in Japan is built upon two main pillars:

Resident Autonomy: This principle signifies that the inhabitants of each region have the right to manage their own affairs, carried out through representatives freely elected by the local population.

Legal Independence of Local Entities: Local administrations possess a legal personality independent of the central authority, which empowers them to make decisions that serve the best interests of their local people.